



في وضع أفضل. إذ يبلغ إجمالي الديون الخارجية للبنان 91 مليار دولار، بينما يمتلك مصرفه المركزي احتياطات تبلغ 20 مليار دولار. وبينما تراجع الصادرات التركية في أغسطس الماضي بنسبة 13 في المئة، فإن التضخم عاد ليسجل معدلات سنوية تفوق معدلات الفائدة. عملية الاستنزاف هذه، إنما تعني أن تركيا سوف تعجز عن تسديد أقساط ديونها الخارجية. وسعر الليرة الذي ظل يكافح للبقاء دون 8 ليرات مقابل الدولار، إنما يقف على حافة هاوية سحيقة. وحتى لو عاد سعر الفائدة ليرتفع إلى 50 في المئة، فإنه لن ينقذ البلاد من الإفلاس. وذلك لسبب آخر، هو أن عملية التنفيس الاصطناعي سوف تتوقف، لتتحول إلى عملية اختناق لتقضي على "الرجل المريض" مرة أخرى.

تركيا من التمويل الخارجي سيصل إلى 195 مليار دولار. وبينما قدمت قطر، في محاولة يائسة للإنقاذ نحو 10 مليار دولار، فقد لجأ المصرف المركزي إلى حيلة مقايضة بالعملة وفرت له 10 مليار دولار أخرى، سددت قطر معظمها. ومع ذلك فقد ظلت الاحتياطات الرسمية للبنك المركزي التركي تتراجع. ففي مايو الماضي انخفضت بنسبة 1.3 في المئة على أساس سنوي، من 95.6 مليار دولار في نهاية مايو 2019، إلى 90.9 مليار دولار حتى نهاية مايو الماضي. ويبلغ إجمالي الناتج المحلي التركي 2.275 تريليون دولار. وهذا حجم لا يتناسب مطلقاً مع هذا المقدار الضئيل من الاحتياطات النقدية. إن مقارنة حجم الديون، بحجم الاحتياطات النقدية تشير إلى أن لبنان

صندوق النقد الدولي، قال في تقرير له في يونيو الماضي إن تركيا جاءت ضمن الدول التي تراجعت إلى ما دون حد كفاية احتياطي النقد الأجنبي، وإنها تتجه إلى الركود الثاني في أقل من عامين، وذلك بعد انكماش اقتصادي يبلغ نحو 5 في المئة. وقال الصندوق في تقرير عن وضع البنوك المركزية حول العالم ومستوى احتياطات النقد الأجنبي، بعنوان "الشروط التمويلية خففت لكن خطر الإفلاس كبير"، إن تركيا تحتاج لتمويل يبلغ 164.6 مليار دولار لسداد ديون قصيرة الأجل تستحق خلال 12 شهراً. وفي حين بلغ العجز في الحساب الجاري لتركيا خلال الربع الأول من العام 12.9 مليار دولار، فمن المتوقع أن يصل العجز إلى 30 مليار دولار بنهاية العام، وهو ما يعني وفق تقديرات الخبراء أن احتياج

تركيا تنتظر ساعة الانهيار

الليرة التركية، وهو أمر يعتمد على قدرة المصانع على الإنتاج، بكلفة سعرية رخيصة، وعلى عائدات السياحة. وبطبيعة الحال، فإن ارتفاع قيمة الدولار، سوف يعني أن الشركات التركية سوف تعجز عن تسديد ديونها. كما تعجز الدولة نفسها، من بعد ذلك، عن تسديد حصتها من الديون. يكاد يعني أنك نجحت في الحصول على نحو 3.5 في المئة مجاناً. عملية النهب "الشرعية" هذه لم تكن لتخدم المواطنين الأتراك، ولكنها تخدم "تجار" السلطة وشركاتها بالدرجة الأولى. ماذا يجري الآن؟ هيئة الإحصاء التركية قالت في يوليو الماضي إن إجمالي العجز في الميزان التجاري التركي خلال النصف الأول من العام الجاري 2020، قفز بنسبة 73.2 في المئة مقارنة مع نفس الفترة المقابلة من العام الماضي 2019. وبلغت قيمة هذا العجز نحو 23.87 مليار دولار أميركي، مقارنة مع 13.7 مليار دولار أميركي في الفترة المناظرة من العام الماضي، أي بزيادة 10 مليارات دولار. المواطنون العاديون أدركوا واقع الاستنزاف، ولو متأخرين. فعمدوا إلى تحويل كل ما يملكون من ليرات إلى دولارات ذهب. حيث سجلت حسابات المقيمين ارتفاعاً بقيمة 604 ملايين دولار لتصل إلى 217.9 مليار دولار، بينما ارتفعت ودائع الذهب بقيمة 599 مليون دولار لتبلغ 32.8 مليار دولار، مقارنة بالعام الماضي. وهو ما يرسم مؤشراً واضحاً لتراجع الثقة ليس بالليرة التركية وحدها، وإنما بقدرة الاقتصاد على الصمود.

اليرة التركية، وهو أمر يعتمد على قدرة المصانع على الإنتاج، بكلفة سعرية رخيصة، وعلى عائدات السياحة. وبطبيعة الحال، فإن ارتفاع قيمة الدولار، سوف يعني أن الشركات التركية سوف تعجز عن تسديد ديونها. كما تعجز الدولة نفسها، من بعد ذلك، عن تسديد حصتها من الديون. يكاد يعني أنك نجحت في الحصول على نحو 3.5 في المئة مجاناً. عملية النهب "الشرعية" هذه لم تكن لتخدم المواطنين الأتراك، ولكنها تخدم "تجار" السلطة وشركاتها بالدرجة الأولى. ماذا يجري الآن؟ هيئة الإحصاء التركية قالت في يوليو الماضي إن إجمالي العجز في الميزان التجاري التركي خلال النصف الأول من العام الجاري 2020، قفز بنسبة 73.2 في المئة مقارنة مع نفس الفترة المقابلة من العام الماضي 2019. وبلغت قيمة هذا العجز نحو 23.87 مليار دولار أميركي، مقارنة مع 13.7 مليار دولار أميركي في الفترة المناظرة من العام الماضي، أي بزيادة 10 مليارات دولار. المواطنون العاديون أدركوا واقع الاستنزاف، ولو متأخرين. فعمدوا إلى تحويل كل ما يملكون من ليرات إلى دولارات ذهب. حيث سجلت حسابات المقيمين ارتفاعاً بقيمة 604 ملايين دولار لتصل إلى 217.9 مليار دولار، بينما ارتفعت ودائع الذهب بقيمة 599 مليون دولار لتبلغ 32.8 مليار دولار، مقارنة بالعام الماضي. وهو ما يرسم مؤشراً واضحاً لتراجع الثقة ليس بالليرة التركية وحدها، وإنما بقدرة الاقتصاد على الصمود.

عندما اندلعت أزمة انهيار سعر الليرة التركية في العام 2018 اضطر المصرف المركزي إلى رفع أسعار الفائدة إلى 24 في المئة. هذا الإجراء ساعد في حماية الليرة، لأنه أظهر لها قيمة تعادل 24 في المئة من سعرها سنوياً. بمعنى، إذا كان لديك 100 ليرة تحتفظ بها في البنك، فإنها سوف تبلغ في نهاية العام 124 ليرة. العامل التضخمي هو عامل مضاد لهذه العملية الحسابية. فلو كان معدل التضخم 24 في المئة سنوياً. فإن الـ100، التي أصبحت 124 ليرة، سوف تعود لتكون من حيث قيمتها الفعلية 100 ليرة فقط. ماذا فعل رجب طيب أردوغان منذ ذلك الوقت؟ لقد طرد مدير المصرف المركزي مراد تشيتين قايا، لأنه رفض خفض أسعار الفائدة، وعين بدلاً منه نائبه مراد أويصاص، الذي سارع إلى فعل ما يطلبه أردوغان وصهره وزير المالية بيرات البيروق. أردوغان أراد خفض أسعار الفائدة لسببين رئيسيين. الأول، لكي يخفض تكلفة الاقتراض الداخلية على الشركات، لعلها تستطيع أن تنشط من عملياتها الإنتاجية، بحيث تستطيع مواجهة تكلفة ديونها الخارجية التي كانت تبلغ في ذلك الوقت 214 مليار دولار، من أصل إجمالي الدين الخارجي التركي العام والخاص البالغ 453.2 مليار دولار. والثاني، لكي يرفع مستوى تنافسية

آخر قلاع «الشرعية»

تنفيذ اتفاق الرياض وسحب قوات الجيش من أربيل وتوجيهها نحو الجبهات مع الحوثي.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي

كرم نعمة
حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تبدل لتقادي الكارثة الوشيكة التي تلوح سياسياً عبر مبادرة غريفيث، التي تضيء في مضمونها الشرعية على الانقلاب الحوثي وتبعاته، وعسكرياً من خلال عودة خارطة المواجهات العسكرية إلى الأضواء الأولى من انطلاق عاصفة الحزم في مارس 2015. ويكفي للتدليل على حالة العجز المستفحلة في معسكر المناهضين للمشروع الحوثي، الإشارة إلى التعثر في تنفيذ "اتفاق الرياض" الذي ينظر إليه العارفون بخفايا الصراع اليمني على أنه قد يكون طوق النجاة الأخير للملمة شتات القوى المتناحرة في هذا المعسكر، واستجماع قواها لمواجهة الانقلاب وأثاره وإنقاذ محافظة مأرب التي تؤكد أحاديث أبنائها المغلفة بالمرارة أنها باتت وحيدة في مواجهة الحوثيين، إلا من تضحيات رجاليها الذين بلغت عنان السماء. ولا تكمن أهمية مأرب فقط في كونها مركز نقل بالغ الأهمية في موازين الصراع، ولا في رمزيتها الثقافية والتاريخية، ولا حتى في أهميتها الاقتصادية كمحافظة غنية بالنفط والغاز، بل في أنها المحافظة الوحيدة التي فشل الحوثيون في اجتياحها عقب الانقلاب، ولا يمثل سقوطها اليوم عودة لمشهد 2015 بل أفرح من ذلك، إضافة إلى ارتدادات هذا السقوط على الواقع الهش للشرعية اليمنية التي ستفقد الكثير من عوامل شرعيتها في حال سقطت هذه المحافظة التي تحتاج لبضعة قرارات عاجلة كفيلة بحمايتها، وهي إلغاء اتفاق السويد واستكمال معركة تحرير الحديدة، وتحريك جبهات تعز المعطلة، إضافة إلى

الحال مع تلك الفترة المريرة في تاريخ اليمن السياسي أين وجدت الأحزاب والنخب السياسية ومراكز القوى التقليدية في صنعاء نفسها أمام عنصر دخل من خارج العملية السياسية، متمسك بادوات مغايرة ويعمل من خارج قواعد اللعبة المتعارف عليها، فإن المكونات التي تشكل الجبهة المناوئة للانقلاب الحوثي تفقد اليوم للروية والإرادة في مواجهة التغول الحوثي على الأرض والذي تسعى الجماعة المرتهنة لإيران إلى توجيهه من خلال إسقاط آخر قلاع "الشرعية" في شمال اليمن، المتمثلة في محافظة مأرب الاستراتيجية والغنية بالنفط والغاز والمقاتلين القبليين المناهضين للفكر الحوثي. وتتعمق خسائر الحكومة الشرعية في مواجهة طموحات الحوثي العسكرية، من خلال توازي حراك الحوثيين العسكري مع آخر سياسي يبدو أنه بات يروق كثيراً للمجتمع الدولي والأمم المتحدة اللذين لا يبدو أنه يعترفهما شيء من الاستياء أو حتى "القلق" إزاء الهجوم الحوثي على مأرب آخر معاقل الشرعية في الشمال، لأن ذلك من وجهة نظرهما كما تؤكد المؤشرات جزء من استراتيجية الضغوط التي تمارس على "الشرعية" للقبول بالمبادرة الأممية الجديدة التي يسوق لها غريفيث، وتحظى بدعم من اللاعبين الدوليين الكبار في الملف اليمني. وأمام هذه الصورة القاتمة التي ترسم مستقبل الأزمنة اليمنية، في ظل النزيف المستمر لقدرة "الشرعية" وتضائل إمكاناتها للاضطلاع بدورها في مواجهة المشروع الإيراني في اليمن، لا تشير التوقعات إلى أي جهود حقيقية

صالح البيهاني
صحافي يمني

حمل العام 2020 في جعبته الكثير من الأحداث والتفاعلات في المشهد اليمني، والقسم الأكبر من هذه التحولات اتسم بالعنف، كما هو الحال مع سبعة هذا العام على مستوى العالم الذي شهد وباء فتاكاً وحوادث وكوارث طبيعية. ولا تبدو التطورات الأخيرة والحادة التي يمر بها الملف اليمني مفاجئة للمتابع الحصيف، حيث أن ما يحدث اليوم على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية هو حصيلة ست سنوات من الحرب وما رافقها من أخطاء وسوء تقدير في بعض الحالات. فعلى الصعيد السياسي يراوح "اتفاق الرياض" كارتداد مباشر لانعدام الثقة بين الأطراف الموقعة عليه، ورفض المؤثرين من كلا الطرفين تمرير اتفاق يعتبرونه انتقاصاً من استحقاقات مكتسبة، وقد انعكست حالة التخبط والارتباك الداخلية في معسكر المناوئين للحوثي على الملف السياسي الخارجي في مواجهة موجة جديدة من الضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي لوقف ثمار التقدم الميداني الحوثي وارتباك الشرعية، وتمرير رؤية المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، التي توصف بالمنحازة وبشيء البعوض في مضمونها وتوقيتها باتفاق السلم - الشراكة الذي رعاه المبعوث الأسبق جمال بنعمر، عشية الاجتياح الحوثي لصنعاء في 21 سبتمبر 2014. وكما هو

حين يستعيد العرب صلتهم بالزمن

فبالرغم من أن العرب لا يفكرون إلى عناصر القوة فإن الرغبة في أن يكونوا أقباء بطريقة حقيقية تلامس الواقع هي الشيء الوحيد الذي يفكرون إليه. تلك هي إرادة القوة. ففي غياب إرادة القوة ظل العرب غير قادرين على تحسين علاقاتهم بالزمن. وصارت كل خطوة من أجل الدخول إلى العصر الحديث تقابل باستهجان مواقف التأثير على المجتمع وعلى مؤسسات اتخاذ القرار السياسي. لقد اكتشف العرب أن أعدائهم الحقيقيين إنما يقيمون تحت جلدكم. إنهم أبناء ثقافتهم المغلقة على ظلامها. هل نقول إن عدو الداخل صار أكثر من عدو الخارج؟ سرتراح إسرائيل من العداء العربي، أما إزعاج التنظيمات المريية من نوع حزب الله وحركة حماس، وكلاهما مرتبطان بإيران، فإن أثره عليها لا يشكل إلا عشر نسبة الضرر الذي يلحقه بالعرب.

لقد شكلت تلك التنظيمات المتشددة التي حاربت الزمن بمحراث الدين عنصر تهديد للدولة سعياً وراء إشاعة الفوضى من أجل أن تحل اللادولة محل الدولة. وهو ما لن تستطيع إسرائيل القيام به لو أرادت. هل علينا أن نقدم قدماً ونؤخر أخرى من أجل أن نعتزف بان اضطراب علاقاتنا السابقة بالزمن لا يمكن تعويضه، ونحن إذ نبدأ في تصحيح أوضاعنا فإن خسارتنا لا يمكن محوها. غير أن تأخرنا عن اللحاق بالزمن كان ولا يزال أصعب خسارتنا. لذلك صار علينا أن نسرع. لا من أجل أن نلحق بالزمن بل من أجل أن نصحح أوضاعنا. سيكون علينا دائماً أن نذكر أنفسنا بان البدايات التربوية التي نظرنا إليها باعتبارها حقائق سياسية لم تكن صحيحة بشكل مطلق. وبشكل صريح يمكننا القول إن علينا أن نعيد النظر في ميزان العداوة والصداقة. فإسرائيل ليست أكثر خطورة علينا من إيران. وقد تلتحق تركيا في وقت قريب بإيران. إن إسرائيل للأسف لا تميئنا ولا تجوعنا ولا تهيننا ولا تقفنا هويتنا. إيران تسعى إلى أن تفعل ذلك بل إنها فعلته أيضاً. كانت علاقاتنا المضطربة بالزمن هي السبب الذي جعلنا نغفل عن التحولات التي شهدتها العالم عبر العقود الماضية. اليوم تبدو الأمور أكثر وضوحاً. لن يلحق أحد بالزمن ولكن التاريخ ينبغي أن يغير مساره بحيث يكون الواقع لا الوهم هو أساسه.

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ليست هناك جدوى من محاولة تعقب خطوات العرب من أجل اللحاق بزمنهم الضائع أو المغفود. فالمسألة لا تتعلق بترميم علاقة تعرضت للإهمال لسنوات محدودة بقدر ما تعني التلفت بجزيرة بين الأزمنة بحثاً عن الخطأ الذي دفع بحالة العلاقة للنسيان باعتبارها علاقة غير ضرورية. في لحظة ما نسي العرب حقيقة أن العلاقة بالزمن هي مقياس لوجودهم الحضاري. صار عليهم في ما بعد أن يدفوا ثمن تلك الخطيئة الغبية. كان الثمن باهظاً. لقد نشأت تيارات فكرية رجعية وأصولية وسط ظلام العداء للزمن. حين قويت تلك التيارات رفعت السلاح ضد مظاهر العصر التي اكتفى العرب باستيرادها من غير أن يساهموا في خلقها.

في لحظة ما نسي العرب حقيقة أن العلاقة بالزمن هي مقياس لوجودهم الحضاري، صار عليهم في ما بعد أن يدفوا ثمن تلك الخطيئة الغبية وكان الثمن باهظاً

كانت صناعة التخلف تستمد قوتها من فكرة الخوف من الزمن باعتباره عدواً. أما حين استيقظ العالم العربي على الإرهاب اكتشف أن العالم من حوله تغير. تغير أصدقاؤهم وتغير أعداؤهم. صارت هناك مسافات تفصلهم عن كان صديقهم. هنا عوهم فإنه لم يعد يشعر بالحاجة لقتالهم ما داموا قد صنعوا أسباب موتهم بأنفسهم بطريقة تدعو إلى الرثاء. وإذا كانت إسرائيل في زمن ما تمثل بالنسبة لهم العدو الذي يجمعون على القضاء عليه عبثاً أو بعثاً للروح الوطنية فإنهم بمرور الوقت اكتشفوا أن إسرائيل ليست الشر كله بل إن هناك من يقاسمها الشرور وهناك من يتفوق عليها بل ويضعها في المؤخرة. مؤخرة الأعداء الذين صار عددهم لا يحصى.

